وخطورة المخدرات ليست فقط على صحة الفرد ولكن خطورته تكمن فى تأثير المخـــدرات علـــى صحة وسلامة الجماعة وعلى تماسكها من مختلف الجوانب النفسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والدينية.

وتفـــرق الأبحاث بين مفهوم التعاطى والإدمان، فالتعاطى يقصد به تناول المواد المخـــدرة بشـــكل تجريبى أو متقطع أو منتظم دون أن يصل لحالة الاعتماد النفسى أو الجسدى التى تميز حالة الإدمان.

وقد عرفت لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية الإدمان بأنه[٥] حالة تسمم دورية أو مزمـــنة مضرة بالفرد أو بالمجتمع وهذه الحالة تكون نتيجة الاستخدام المتكرر لعقار طبيعى أو صناعى وتتضمن هذه الحالة الخصائص التالية:

- رغبة قهرية أو حاجة اضطرارية للاستمرار فى تعاطى المادة المخدرة.
- ميل لزيادة الجرعة.
- اعتماد نفسى وجسمى على آثار المادة المخدرة.

وتتمـــثل أهـــم النواحى الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى الوقاية من الإدمان فى النواحى التالية:

١ـ الاهتمام بالتعليم فى المناطق الريفية:

تتعدد المشاكل التى تواجه التعليم فى المناطق الريفية وقد أوضحت دراسة معهد التخطـــيط القومى حول (أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين والصادر فى عام ١٩٩٨م) عدم ملاءمة العملية التعليمية من حيث توافر المعلم التربوى والنظام التعليمى الذى يحول التعليم من كم معرفى إلى تعليم لتنمية القدرات والمهارات وقـــد أدى ذلك إلى أن نحو ٤٠% من المقيدين فى التعليم الأساسى يتسربون من التعليم ويرتدون إلى الأمية[٦] ويعتبر هذا العامل من العوامل المساعدة لانتشار ظاهرة الإدمان

حيـــث يؤدى عدم استكمال التعليم الأساسى فى حالات كثيرة إلى إصابة الفرد بالإحباط النفسى مما يجعله عرضه للانحراف والضياع ويؤكد ذلك ظاهرة أطفال الشوارع والتى توضـــح أن هـــروب الطالب من المدرسة إلى الشارع نتيجة حتمية لمشاكل التعليم فى المجتمع المصرى.

٢ ـ محاربة الأمية:

الأمية مشكلة أساسية لصيقة بالتعليم إما لعدم الالتحاق بالتعليم الأساسى أو هروباً منه، وعلى الرغم من تناقص معدلات الأمية من نحو ٤٩,٤% فى عام ١٩٨٦ إلى نحو ٣٩,٤% فى عام ١٩٩٦ من السكان فى سن ١٠ سنوات فأكثر، إلا أن عدد الأميين ظل ثابـــتاً فـــى التعدادين ويقدر بنحو ١٧,٣ مليون نسمة بغالبية متفشية فى المناطق الريفية بالمقارنـــة بالمناطق الحضرية وبين الإناث بالمقارنة بالذكور ويوضح الجدول رقم (٣) أن نســـبة الأمية من الذكور والإناث فى المناطق الحضرية تبلغ ١٩,٨١%، و ٣٣,٨% على الترتيب بينما تبلغ فى المناطق الحضرية ٣٦,٤% و ٦٣,٢٣% على الترتيب بنسبة زيادة تبلغ نحو ٨٣,٧٥% و ٨٧,١% على الترتيب.